

صاحب الجلالة يترأس مجلساً وزارياً

فاس — انعقد صباح اليوم بالقصر الملكي تحت رئاسة صاحب الجلالة مجلس وزاري.

وقد درس المجلس توصيات التعديلات التي اوصت لجنة المالية والتخطيط مجلس النواب بادخالها على ثمانية فصول من مشروع القانون المالي لسنة 1979، كلها متعلقة بالمداخيل.

وعرض وزير المالية في مستهل الاجتماع على نظر صاحب الجلالة الملك هذه التوصيات واشغال مجالس الحكومة في هذا الصدد، فأقر المجلس عدداً من هذه التوصيات، وستعود الحكومة الى مجلس النواب مزودة بالتوجيهات الملكية السامية لمتابعة مناقشة مشروع القانون المالي قبل تصويت المجلس عليه.

وقد اهاب جلالة الملك نصره الله بالحكومة ان تستهدف في تحضير ميزانيات السنوات المقبلة تحقيق سياسة في مستوى وسائل عملنا وهذا يتطلب أن تعتمد الحكومة تحقيق هدفين اثنين أولهما إستغلال جذريٌّ، وفي هذا الصدد ألحّ جلالته على ضرورة الاسراع بانهاء دراسة مشاريع الاستغلال التي هي قيد الدراسة، واخراج المشاريع التي تمت دراستها لحيز الوجود، وذلك باستعمال المسطرة السريعة واتخاذ القرارات بدون تماطل. وثانيهما ضرورة تطوير وتنشيط صناعاتنا بوسائلنا الخاصة بالاضافة الى متابعة الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية.

الثلاثاء 17 محرم 1399 — 18 دجنبر 1978